مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2010/6/18، العدد 956

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

أخبار وتصريحات ..... ص 2 – 4
تعليقات وتحليلات ..... ص 5 – 7

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

إيهود باراك يوجه إنذاراً إلى رئيس الحكومة:
"إذا لم يحدث تقدم في العملية السياسية خلال ستة أشهر،
فإن حزب العمل سيستقيل من الحكومة"

"معاريف"، 2010/6/18

يتعرض وزير الدفاع إيهود باراك إلى انتقادات كثيرة توجه إليه من داخل حزبه لعدم نجاح الحكومة في إحراز أي تقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين، منذ دخول حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي. وقد هدد عدد من أعضاء الحزب بأنهم سيبادرون إلى المطالبة بخروج الحزب من الحكومة في حال لم يتحقق أي تقدم في المفاوضات، إلا إن وزير الدفاع فاجأ المنتقدين من أعضاء حزبه، كما فاجأ الحكومة، عندما وجه هو نفسه إنذاراً إلى نتنياهو حذره فيه من أنه في حال عدم تحقيق تقدم مع الفلسطينيين خلال ستة أشهر، فإن حزب العمل سيستقيل من الحكومة.

فمنذ أن دخل حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتنياهو، وجه متمردون في الحزب وأعضاء الكنيست عمير بيرتس وإيتان كابل ودانييل بن سيمون وغالب مجادلة، انتقادات لزعيم الحزب وزير الدفاع إيهود باراك لقبوله المشاركة في الائتلاف، وحاولوا دفع الحزب إلى الخروج من الحكومة، غير أنهم لم يتوصلوا إلى نتيجة.

وقد وجه وزيرا الحزب يتسحاق هيرتسوغ وأفيشاي برافرمان، اللذان ينويان منافسة إيهود باراك على زعامة الحزب إنذاراً إلى باراك بأنه في حال عدم حدوث تقدم ملموس في العملية السياسية مع الفلسطينيين، فإنهما سيسعيان لأن يقدّم حزب العمل استقالته من الحكومة.

وقد فوجيء هيرتسوغ وبرافرمان لدى سماعهما باراك يقول، أول أمس، أمام فروع الحزب في تل أبيب: "إذا لم يحدث تقدم في العملية السياسية خلال ستة أشهر، أو لم

تتغير تركيبة الحكومة بحيث تسمح بحدوث هذا التقدم، فإننا سنتخذ القرارات الملائمة".

من جهة أخرى، نقلت الصحيفة عن زعيمة المعارضة ورئيسة حزب كاديما، تسيبي ليفني، قولها أنه إذا كان نتنياهو معنياً بصورة جدية بالعملية السياسية، فإن عليه أن يؤلف حكومة جديدة يشارك فيها كاديما وحزب العمل إلى جانب الليكود. ويؤيد وزراء حزب العمل حكومة تضم نتنياهو وباراك وليفني، لكن أوساط باراك ذكرت أنه ليس في إمكان وزير الدفاع أن يفرض على نتنياهو التخلي عن تحالفه مع اليمين، كما أن كبار المسؤولين في الليكود يقولون بصراحة: "لن نتخلى عن شاس".

[تظاهرة كبيرة للمتدينين المتشددين في القدس ضد قرار محكمة العدل العليا]

"الجيروزالم بوست"، 2010/6/18

تظاهر نحو خمسة آلاف متدين متشدد من الحريديم الأشكناز في بني براك، وعشرات الآلاف الآخرين منهم في القدس، احتجاجاً على القرار الذي أصدرته محكمة العدل العليا بسجن أهالي تلميذات مدرسة عمانوئيل لرفضهم تطبيق قرار المحكمة بعدم الفصل داخل المدرسة بين الفتيات من أصول أشكينازية وأخرى سفاردية.

وتحدثت صحيفة "معاريف" (2010/6/18) عن تظاهرة شارك فيها مئات الآلاف من الحريديم الذين جاؤوا لمرافقة عشرات الأهالي في أثناء اقتيادهم إلى السجن لرفضهم تطبيق قرار المحكمة العليا بوقف الفصل الإثني في المدارس. ونقلت الصحيفة عن عضو الكنيست موشيه غفني من حزب يهودت هتوراه قوله: "على المجتمع الإسرائيلي أن يراجع نفسه. وما يحدث هو قنبلة ستنفجر في وجوهنا جميعاً". وانتقد غفني وزير التعليم جدعون ساعر (ليكود) لعدم تدخله في القضية، ووقوفه على الحياد احتراماً لقرار المحكمة، معتبراً ذلك تهرباً من المسؤولية، كما وجه انتقاداته إلى رئيس الحكومة، ورأى أنه من غير المقبول الاستمرار في طريقة التعامل هذه مع الحريديم، وأن على كل الزعامات الحريدية والدينية والقومية والعلمانية في البلد، أن توحد صفوفها لمواجهة الأخطار الخارجية.

تخفيف الحصار على غزة لن يساعد الحكومة
في منع مجيء "أساطيل سلام" جديدة

"هآرتس"، 2010/6/18

تسود حالة من الترقب في انتظار وصول الأسطول الجديد القادم إلى غزة، سواء ذاك الذي انطلق من إيران، أو الآخر الآتي من لبنان. وقد جرى في الأيام الأخيرة استدعاء عدد من مقاتلي سلاح البحر في الاحتياط إلى الخدمة، وذلك ضمن إطار الاستعدادات لوقف تقدم الأسطول. وحتى الآن، لا تزال تعليمات القيادة السياسية بوقف الأسطول بالقوة، على حالها.

ويبدو أنه حتى بعد قرار الحكومة القاضي بتخفيف الحصار على غزة، فإن مشهد الأساطيل الاستفزازية لن يختفي، وخصوصاً أن منظميها اكتشفوا أنها الوسيلة المثالية ليس فقط من أجل توريط إسرائيل وإحراجها، بل أيضاً من أجل المساهمة في الجهود المبذولة من أجل نزع الشرعية عن إسرائيل.

يتعين علينا أن ننظر إلى هذه الأساطيل من خلال المشهد الواسع لما يجري من تطورات في العالم، ابتداء من التظاهرات المعادية للمحاضرين الإسرائيليين في حرم الجامعات، مروراً بتقرير غولدستون، وصولاً إلى المبادرات المتعددة الداعية إلى مقاطعة المنتوجات والجامعات الإسرائيلية.

خلال الأعوام الأخيرة، عكف عدد من الباحثين الإسرائيليين والأجانب، على تفسير ووصف التغييرات الكبيرة التي طرأت على طبيعة الحروب في الشرق الأوسط. فقد انسحبت الدول من جبهة المواجهة تاركة المجال لعشرات التنظيمات المتطرفة كي تقوم بالمهمة بالنيابة عنها، مثل حزب الله وحركة "حماس" والقاعدة، كما أن التنظيمات المدنية غير الحكومية التي تقوم بحملة لنزع الشرعية عن إسرائيل، تشكل قناة أخرى موازية لقناة إرهاب صواريخ "حماس" وحزب الله.

لم يكن مفيداً البحث عن سلاح مهرب على متن سفينة "مرمرة"، فالسلاح الحقيقي عليها كان عدسات الكاميرات التي نقلت صور ما جرى إلى العالم الإسلامي وإلى أوروبا. إنه نوع جديد من المواجهة لم تتوصل إسرائيل بعد إلى بلورة الرد عليه.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

بن كسبيت– مراسل سياسي
"معاريف"، 2010/6/18

[نتنياهو لم يتخذ مواقف حاسمة منذ تسلّمه مهمات رئيس الحكومة]

- عندما تسلّم بنيامين نتنياهو مهمات منصبه رئيساً للحكومة الإسرائيلية [في 31 آذار/ مارس 2009] أقسم على أن يكون مخلصاً، أكثر من أي شيء آخر، لمبدأين أساسيين: أولاً، مبدأ "سيادة القانون"؛ ثانياً، مبدأ الحفاظ على تحالفه التاريخي مع الحريديم [اليهود المتدينون المتشددون]، ومع اليمين الإسرائيلي.
- غير أن ما يحدث خلال الأيام القليلة الفائتة [المقصود اندلاع تظاهرات صاخبة لليهود الحريديم احتجاجاً على إلزامهم بقرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا يقضي بفسح المجال أمام اختلاط الطالبات الحريديات الأشكنازيات والسفارديات في إحدى مدارس مستوطنة عمانوئيل في الضفة الغربية] هو تعبير عن الصدام الحاد بين هذين المبدأين، وبناء على ذلك، فإن نتنياهو يمكن أن يفقد تحالفه مع الحريديم في حال تمسكه بمبدأ "سيادة القانون"، أمّا في حال إعلان تأييده موقف الحريديم، فإن دمه سيصبح مهدوراً لدى مؤسسات سيادة القانون.
- ما العمل إزاء ذلك؟ يبدو أن رئيس الحكومة فضّل أن يلتزم جانب الحياد. وفي واقع الأمر، فإن هذا هو ما يفعله، منذ أن تسلم مهمات منصبه، إزاء القضايا المصيرية كلها، ويمكن القول إنه يختار موقع المحلل السياسي في شأن أي قضية مبدئية أو معقدة يمكن أن تسفر عن اندلاع خصومة بينه وبين طرف آخر.
- وبحسب رأيي فإن مكانة إسرائيل الدولية، وبسبب موقف نتنياهو هذا، تآكلت بصورة غير مسبوقة في الآونة الأخيرة، كما أن العلاقات مع الولايات المتحدة

تدهورت إلى حضيض غير مسبوق، وها نحن نوشك أن نخسر علاقاتنا الاستراتيجية مع تركيا، فضلاً عن تدهور العلاقات مع الأردن. وفي موازاة ذلك كله، فإن علاقاتنا بأوروبا أصبحت في الحضيض، والتأييد الأميركي لسياسة الغموض النووية الإسرائيلية لم يعد قائماً. ومما يزيد الوضع سوءاً انفراط عقد محور الدول العربية المعتدلة، وارتفاع أسهم دول محور الشرّ.

- والأنكى من ذلك هو أن الساعد الأيمن لنتنياهو في الحكومة هو [وزير الدفاع] إيهود باراك، الذي يُعتبر محللاً سياسياً أكثر من كونه زعيماً. وقد نما إلى علمي، مؤخراً، أن نتنياهو قام، عشية سفرته الأخيرة إلى الخارج، وقبل ساعات قليلة من وصول قافلة السفن التي قامت تركيا بتنظيم سفرها إلى منطقتنا، بتعيين باراك مسؤولاً أعلى عن عملية السيطرة عليها، وذلك خلال جلسة خاصة عقدها طاقم الوزراء السبعة. وهذا الأمر ربما يفسر عدم قيام باراك بإشراك القائم بأعمال رئيس الحكومة، الوزير موشيه يعلون، بأسرار العملية، كما أنه يفسّر معارضة باراك الحازمة إقامة لجنة تحقيق تملك صلاحيات فعلية، ويمكنها أن تكشف النقاب عن عيوب تلك العملية وقصوراتها.

<u>عاموس هرئيل – مراسل عسكري</u>

<u>وآفي سخاروف – مراسل الشؤون الفلسطينية والعربية</u>

"هآرتس"، 2010/6/18

[إسرائيل تراجعت عن موقفها المتعلق بالحصار على غزة]

- سواء أكان القرار الإسرائيلي [المتعلق بتخفيف الحصار عن غزة] قد اتخذ فعلاً، وفقاً لما ورد في البيان الصحافي الصادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية باللغة الإنكليزية، أم أنه سيُتخذ لاحقاً، وفقاً لما ورد في البيان الصحافي الصادر عن هذا الديوان نفسه باللغة العبرية، فإن إسرائيل قد تراجعت عن موقفها في كل ما يتعلق بموضوع الحصار على غزة.
- ولا بُد من القول إن تخفيف الحصار هو الثمن الذي تقوم إسرائيل بدفعه إلى الأسرة الدولية من أجل تفادي ضجة دولية شبيهة بتلك التي حدثت العام

الفائت في إثر تقرير لجنة غولدستون [التي تقصّت وقائع الحرب الإسرائيلية على غزة في شتاء سنة 2009].

- ومن الجائز أن الثمن الذي تدفعه إسرائيل ليس باهظاً، لأنها ستتنازل عن أمور لم تكن ضرورية قطّ، مثل فرض قيود على إدخال مواد غذائية وبضائع أخرى اعتبرتها "كماليات"، ذلك بأن منع إدخالها كان يعني إنزال عقوبة جماعية [بسكان قطاع غزة] بسبب استمرار احتجاز [الجندي الإسرائيلي] غلعاد شاليط.
- من ناحية أخرى، فإن محاربة عمليات تهريب الأسلحة ستستمر. وإذا لم يكن ثمة مفر أيضاً، في المدى البعيد، من رفع الحصار البحري المفروض على غزة، فإن إسرائيل يمكن أن تدرس في المستقبل إمكان دمج قوات أجنبية دولية في عمليات تفتيش السفن المتجهة إلى غزة.
- لا شك في أن الجناح اليميني المتطرف في حكومة بنيامين نتنياهو، وكذلك بعض كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، غير متحمسين للحلول الآخذة في التبلور، لكن يبدو أن الحكومة كانت مضطرة إلى التراجع بسبب إصرار إدارة [الرئيس الأميركي] باراك أوباما في هذا الشأن. وقد حذّر رئيس جهاز الأمن العام [شاباك]، يوفال ديسكين، خلال اشتراكه هذا الأسبوع في اجتماع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، من مغبة رفع الحصار عن غزة، إلا إن تحذيره بقي حبراً على ورق.
- ومع ذلك، فإن ردات الفعل في العالم [على القرار الإسرائيلي] كانت فاترة. فمثلاً، صدر بيان رسمي في العاصمة الأردنية، عمّان، اعتبر القرار الإسرائيلي "مجرد تعديلات تجميلية"، لكنه أشار إلى كونه "خطوة في الاتجاه الصحيح".
- في المحصلة الأخيرة، لا بُد من القول إن صورة إسرائيل في العالم العربي (وربما في العالم الغربي أيضاً) باتت صورة الدولة التي لا تفهم إلا لغة القوة. وبناء على ذلك، فإن الناشطين الأتراك، الذين اعتدوا بالهراوات على جنود وحدة الكوماندوس البحرية الإسرائيلية في أثناء سيطرتهم على سفينة "مرمرة"، يمكنهم أن يسجلوا انتصاراً لمصلحتهم. أمّا رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، فسيبدو من الآن فصاعداً في صورة الزعيم الذي كسر شوكة إسرائيل.